التقرير السنوي 2013

ص. 5
إفتتاحية

ص. 7
تقديم

1. مهمتنا 8
2. الخطة الاستراتيجية لفترة 2013-2016 9
3. المجلس الإداري 10
4. الهيكل التنظيمي 11
5. الأرقام البارزة 12

ص. 15
الأحداث البارزة

ص. 19
نشاط 2013

1. النشاط لفائدة المقاولات 20
أ. نشاط الضمان 20
ب. نشاط التمويل المشترك مع البنوك 22
ج- نشاط تمويل تعزيز الأموال الذاتية 23
2. النشاط الموجه لفائدة الأفراد 24
أ. ضمان قروض السكن 24
ب. النشاط الخاص بالقروض الممنوحة للطلبة 26

ص. 27
إلتزامات ومخاطر

1. جاري الالتزامات 28
أ. النشاط لفائدة المقاولات 28
ب. النشاط الخاص بالأفراد 29
2. جهاز إدارة المخاطر 30
3. تنظيم وعمل أجهزة المراقبة الداخلية 32

ص. 35
أنشطة

1. التواصل 36
2. سياسة تدبير الموارد البشرية 39
3. نظام المعلومات 41

ص. 43
المعلومات المالية

1. حسابات صندوق الضمان المركزي 44
2. حسابات الصناديق المدارة 45
3. الحسابات الموطدة 50

ص. 51
الملحقات

ص. 60
تقرير مراقب الحسابات

إفتتاحية

بعد نجاحه في إتمام إعادة تصميم النظام الوطني للضمان الذي بدأ سنة 2009، اعتمد صندوق الضمان المركزي مخططا تنمويا استراتيجيا جديدا للفترة 2013-2016. وستمكن خارطة الطريق هاته، دون القطع مع المكاسب المسجلة خلال السنوات الأخيرة، من تعبيد الطريق لإستراتيجية طموحة واستباقية تهدف إلى تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل وتعزيز الإدماج المالي للمقاولات الصغيرة جدا والأفراد.

وتعدّ نتائج حصيلة السنة الأولى من تنفيذ هذه الإستراتيجية الجديدة جدّ إيجابية بمستوى نشاط قياسي بلغ مجموعه 6،8 مليار درهم من الالتزامات، أي ما يعادل 100% من الأهداف المسطرة.

وقد عرف نشاط الضمان لفائدة المقاولات تطورا مهمّا خلال سنة 2013 مسجّلا ارتفاعا سنويا بنسبة 30% من حيث حجم الضمانات الممنوحة و 60% من حيث عدد القروض المضمونة، ممّا شكّل تحوّلا في مجال تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة عن طريق الضمان.

كما عرف نشاط الضمان الموجه للأفراد من جهته أيضا، ارتفاعا في أداء صندوق ضمان السكّن لفائدة كلّ من ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم والطبقة الوسطى بنسبة سنوية بلغت 8% من حيث الحجم وعدد المستفيدين.

كما واصل صندوق الضمان المركزي تحديث تدبيره من خلال تنفيذ مشاريع مهيكلة في إطار مراجعة نظامه المعلوماتي وتعزيز النظام الشامل لتدبير المخاطر.

وما كانت هذه الإنجازات، التي تندرج في صلب السياسات الهادفة للنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، لتتحقق دون دعم الدولة وثقة الشركاء في نظام الضمان الذي أبان بحق عن قدرته لخلق إضافة مؤثرة إيجابيا على مختلف الفاعلين الاقتصاديين الذين هم : الدولة والمقاولة والقطاع البنكي.

ويتيح الضمان المؤسساتي، بفعل قوة دور الرافعة الذي يلعبه، إمكانيات عديدة وشاسعة لتحقيق مزيد من الإدماج المالي والاقتصادي والاجتماعي.

تقديم

تقديم صندوق الضمان المركزي

1. مهمتنا

يعدّ صندوق الضمان المركزي مؤسسة مالية عمومية في حكم المؤسسات البنكية أحدثت سنة 1949. يساهم صندوق الضمان المركزي، في تحفيز المبادرة الخاصة عبر تشجيع خلق المقاولات و تطويرها و تحديثها، بالإضافة إلى دعم الولوج للسكن.

يشمل نشاط الصندوق المجالات التالية :

- ضمان قروض الاستثمار والاستغلال وإعادة الهيكلة المالية ؛
- التمويل المشترك مع البنوك لبرامج الاستثمار في إطار الاستراتيجيات القطاعية (الصناعة، التعليم الخصوصي، السياحة...)؛
- تمويل تعزيز الأموال الذاتية عبر صناديق الاستثمار وضمان رأس مال المجازفة ؛
- ضمان القروض الموجهة لاقتناء السكن.

إلتزام مضمون من طرف الدولة

تستفيد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق الضمان المركزي من الضمانة المطلقة واللامشروطة للدولة.

شريك للبنوك

أقام صندوق الضمان المركزي علاقات شراكة مع البنوك خلقت تناغما بين آليات تدخله والتمويلات البنكية.

كما عمل الصندوق على توسيع شبكة شراكاته عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع ممولي آليات تدخله (الدولة ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الدولية للفرنكوفونية والبنك الإفريقي للتنمية...).

مؤسسة منفتحة على القطاع الخاص

يدير صندوق الضمان المركزي مجلس إداري يضم بين أعضائه القطاع الخاص ممثلا في المجموعة المهنية لبنوك المغرب والإتحاد العام لمقاولات المغرب وفدراليات الغرف المهنية (التجارة والصناعة والخدمات - الفلاحة - الصناعة التقليدية - الصيد البحري).

2. خطة استراتيجية لفترة 2013-2016

استراتيجية طموحة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

سعيا لتشجيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتمكينها من الولوج إلى التمويل، أعد صندوق الضمان المركزي خطة استراتيجية جديدة لفترة 2013-2016. وتعتبر هذه الخطة استمرارا لمسار الاستراتيجية التي أطلقها الصندوق سنة 2009 والتي مكنت من وضع منهج جديد للنظام الوطني للضمان.

وترتكز الخطة الاستراتيجية لفترة 2013-2016 على تعزيز المكاسب وإدخال ابتكارات هامة وذلك عبر ثلاثة محاور استراتيجية تهم تعزيز آليات الضمان والتمويل وإحداث تمثيليات جهوية وتحديث المؤسسة.

وهكذا، فقد حرص الصندوق على تنويع آليات تدخله، حيث باشر بتعزيز عروضه لفائدة المقاولات بدعم إحتياجات تمويل جديدة مغطيا بذلك جميع مراحل دورة حياة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

و وعيا بأهمية تشجيع روح المبادرة من أجل خلق فرص العمل وتحقيق النمو، أحدث صندوق الضمان المركزي آلية «إليكِ» وهي ضمانة تفضيلية تروم إنشاء المقاولات من طرف النساء.

كما إلتزم الصندوق بدعم دور القطاع الجمعوي في تطوير المبادرة الخاصة وذلك من خلال ضمان قروض الشرف الممنوحة لحاملي المشاريع.

كما سيتم أيضا خلق صندوق لصندوق رأس المال المجازفة الموجه لإحداث المقاولات الناشئة المبتكرة.

وهكذا أصبحت تدخلات صندوق الضمان المركزي تشمل كل من : القروض البنكية وقروض الإيجار وتمويل تعزيز الأموال الذاتية.

ومن أجل تعزيز قربه من النسيج المقاولتي والشبكة البنكية، واصل صندوق الضمان المركزي سياسته الجهوية. حيث سيتوفر في أفق سنة 2014 على ثمانية مراكز أعمال جهوية.

وفيما يتعلق بتحديث المؤسسة، يواصل الصندوق تعزيز وتحديث الأنشطة الداعمة وذلك عبر توسيع وتحسين نجاعة نظام المعلوميات وإدارة المخاطر.

3. المجلس الإداري

يترأس رئيس الحكومة أو الممثل الحكومي المنتدب من طرفه مجلس إدارة صندوق الضمان المركزي الذي يضم المتصرفين التاليين أو ممثليهم :

- الوزير المكلف بالمالية ؛
- الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري ؛
- الوزير المكلف بالنقل ؛
- الوزير المكلف بالصناعة ؛
- الوزير المكلف بالسياحة والصناعة التقليدية ؛
- الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛
- رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب ؛
- رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب ؛
- رئيس فدرالية غرف الفلاحة ؛
- رئيس فدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات ؛
- رئيس فدرالية غرف الصناعة التقليدية ؛
- رئيس فدرالية غرف الصيد البحري.

4. الهيكل التنظيمي

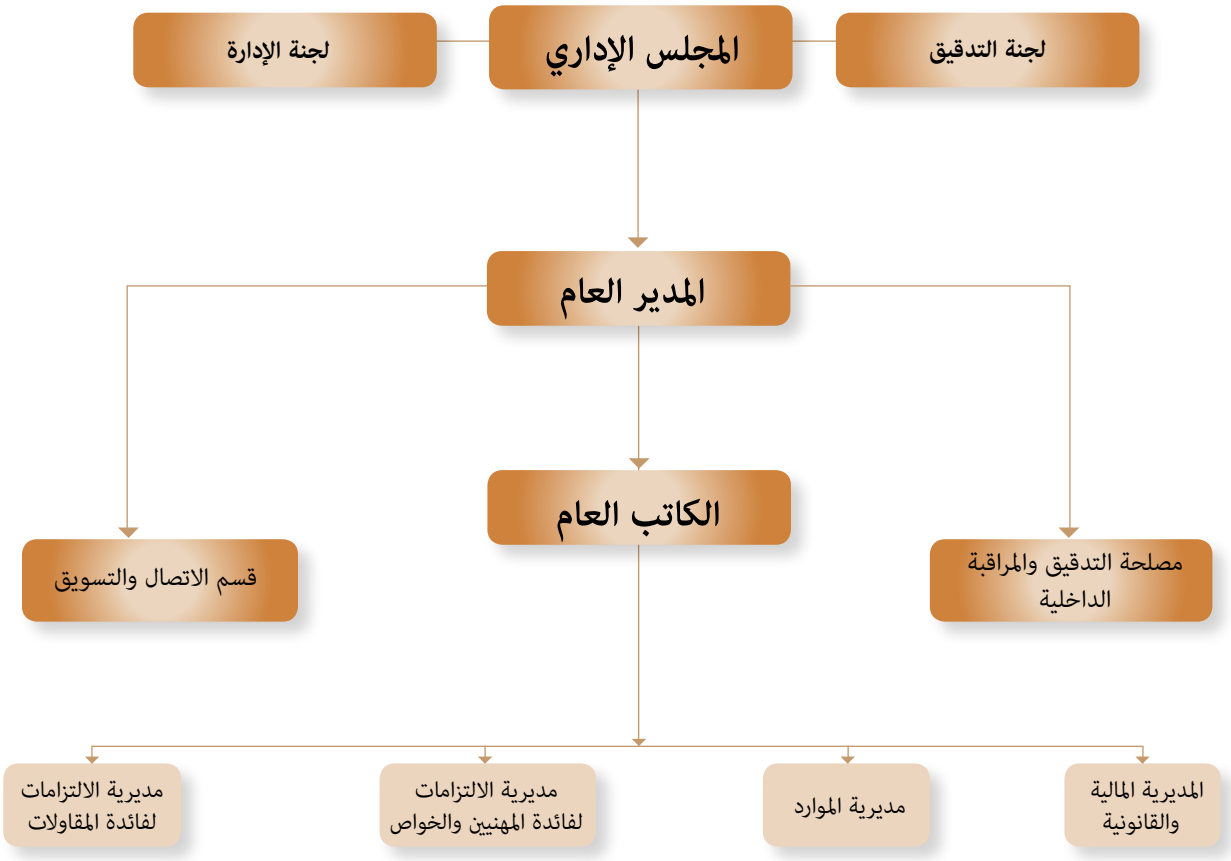

5. الأرقام البارزة

تطور مهم لجاري الإلتزامات لفائدة المقاولات

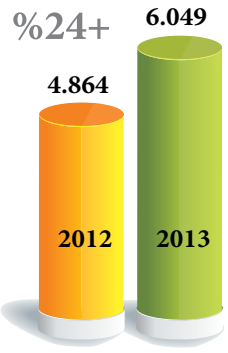

الضمان (مليون درهم)

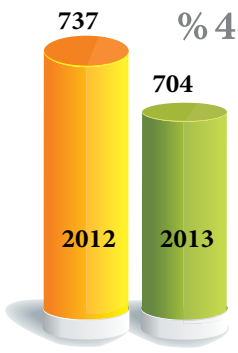

التمويل المشترك (مليون درهم)

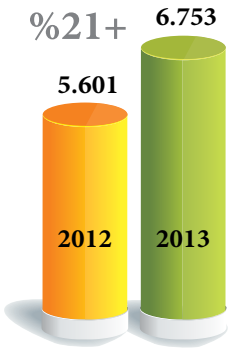

الالتزامات (مليون درهم)

نمو مضطرد لنشاط الضمان لفائدة الأفراد

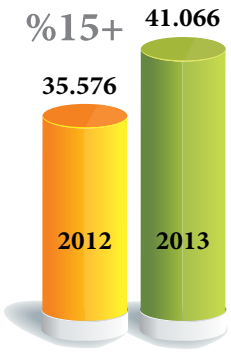

حجم القروض (مليون درهم)

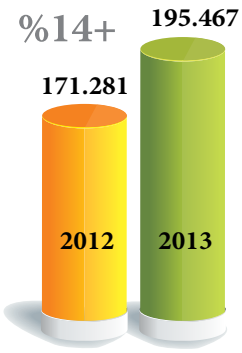

المستفيدون

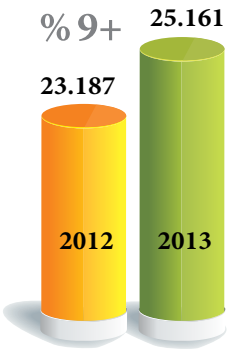

حجم الإلتزام (مليون درهم)

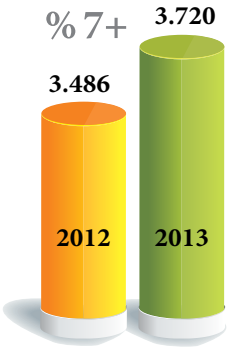

الأموال الذاتية (مليون درهم)

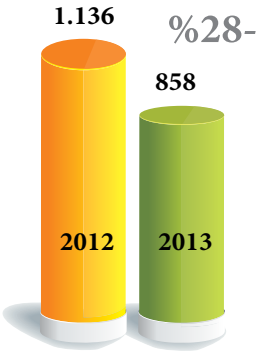

مخصصات احتياطية عن المخاطر والمصاريف (مليون درهم)

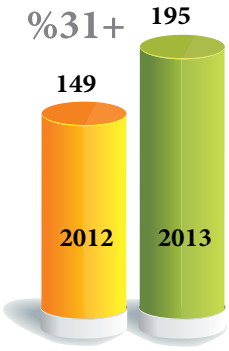

صافي الإيرادات المصرفية (مليون درهم)

الأحداث البارزة

الأحداث البارزة

المصادقة على مخطط التنمية الاستراتيجي للفترة 2013-2016

صادق المجلس الإداري لصندوق الضمان المركزي على مخطط التنمية الإستراتيجي للفترة 2013-2016. وتهدف خطة الطريق هاته والتي تمت صياغتها بعد التشاور مع الشركاء، إلى تعبئة قروض بحجم 18 مليار درهم لفائدة 8.600 مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة وتمكين 80.000 أسرة من الولوج للسكن.

وينبني هذا المخطط الجديد على محورين استراتيجيين يهمان تعزيز آليات الضمان والتمويل من جهة، وتحديث المؤسسة من جهة أخرى، من خلال إحداث تمثيليات جهوية وتوطيد التعاون مع شركائها.

تعزيز التعاون بين صندوق الضمان المركزي وبنك الاستثمارات العمومي الفرنسي (Bpifrance) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة

تم التوقيع، يوم 31 أكتوبر 2013، على مذكرة تفاهم بين صندوق الضمان المركزي وبنك الاستثمارات العمومي الفرنسي والوكالة الفرنسية للتنمية. وتهدف هذه المذكرة إلى خلق إطار مناسب للتعاون بين المؤسسات الثلاثة في المستقبل.

بالنظر إلى أهمية الضمانات في تحسين الولوج إلى التمويل، أكد كل من صندوق الضمان المركزي و بنك الاستثمارات العمومي الفرنسي والوكالة الفرنسية للتنمية على تعزيز التعاون بينهم لفائدة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية و كذا الفرنسية التي أنشئت بالمغرب أو التي تود الاستثمار به.

وترغب المؤسسات الثلاثة في ترسيخ تعاونها بهدف تشجيع التوجه الدولي للمقاولات المغربية والفرنسية.

أول دراسة حول تأثير نظام الضمان المغربي

تُعد الدراسة التي قام بها صندوق الضمان المركزي والتي أنجزها مركز دراسات دولي مستقل حول تأثير الضمان لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، الأولى من نوعها في المغرب و في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. وقد ركزت هذه الدراسة على مدى تأثير وفعالية ضمان القروض البنكية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة على المستويات الاقتصادية والمالية والميكرو والماكرو اقتصادية.

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت هذه الدراسة على نهج مبتكر في تقييم تأثير الضمان مستندة على دراسة معمقة للمشاريع المضمونة لتقدير جدواها وضماناتها. كما اعتمدت على منهج تحليل التكلفة/ المنفعة لتقييم فوائد نظام الضمان.

وتظهر بوضوح النتائج الرئيسية لهذه الدراسة فعالية ونجاعة الضمان المؤسساتي الذي كان له تأثير إيجابي هم كل من المقاولات الصغرى والمتوسطة والبنوك والدولة.

انطلاق آلية الضمان «إليكِ» لتحفيز إنشاء المقاولات من طرف النساء

أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية، يوم الجمعة 08 مارس 2013 بالرباط، انطلاق آلية للضمان تدعى «إليكِ» موجهة لتحفيز إنشاء المقاولات من طرف النساء وذلك عبر تسهيل ولوجهن للقروض البنكية.

و في هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية تفاهم بين صندوق الضمان المركزي وجمعية النساء المقاولات بالمغرب «AFEM»، تهدف أساسا، الى تعريف وتحسيس المنخرطات في الجمعية بآليات الضمان والتمويل المشترك التي يقدمها صندوق الضمان المركزي بشراكة مع البنوك.

انطلاق آليات لدعم المقاولات المصدرة

تم التوقيع يوم 03 يوليوز 2013، على اتفاقية تفاهم بين الدولة والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي لإعطاء الانطلاقة لثلاث آليات لفائدة المقاولات المصدرة تهم :

- التمويل المشترك بين البنوك وصندوق الضمان المركزي عن طريق قرض مساهمي بشروط تفضيلية، لدعم تـمويل استثمارات المقاولات المصدرة ؛

- آلية ضمان قروض الاستغلال في حدود 70% من مخاطرة البنوك لحثها على تمويل حاجيات تسيير هذه الفئة من المقاولات ؛

- ضمان التمويلات البنكية الممنوحة في إطار الضمانات المطلوبة من المقاولات المغربية التي تقدم عروضا تتعلق بأشغال أو توريدات أو خدمات بالخارج.

إدخال تعديلات على شروط تدخل «صندوق ضمان القروض البنكية الممنوحة للطلبة»

من أجل تعزيز نشاط صندوق ضمان القروض البنكية الممنوحة لطلبة المعاهد والمدارس العليا للتعليم الخصوصي وتوسيع مجال تدخله، تم الرفع من المبلغ الإجمالي للقرض من 100.000 إلى 250.000 درهم ورفع مدة مؤجل الاسترداد إلى ست سنوات عوض خمس سنوات وكذا توسيع الشعب المستفيدة.

نشاط 2013

نشاط 2013

بلغ حجم تدخلات الصندوق خلال سنة 2013 ما مجموعه 6،8 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 100%من التوقعات المرسومة. ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو نشاط الصندوق لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وكذا الخواص.

1. النشاط لفائدة المقاولات

على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، فقد اختتمت سنة 2013 بتسجيل رقم قياسي جديد فيما يخص الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق والتي تجاوزت للمرة الأولى عتبة المليار درهم.

و قد تميزت هذه السنة بإصدار الصندوق لفائدة المقاولات الصغيرة جدا وكذا الصغرى والمتوسطة، لالتزامات ناهز حجمها 2،7 مليار درهم، مسجلة بذلك نسبة نمو تعادل 29%مقارنة مع سنة 2012.

هذا الأداء الجيد يعكس تسجيل نسبة مهمة في تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج تنمية الصندوق و التي ناهزت 117%.

أ. نشاط الضمان

عرف مجموع الضمانات الممنوحة لفائدة المقاولات ارتفاعا جاوز 30%مقارنة مع سنة 2012 حيث بلغ 2،5 مليار درهم مسجلا بذلك رقما قياسيا جديدا.

وترجع هذه الدينامية بالأساس إلى وتيرة تطور مستدامة في استخدام آليات :«ضمان الاستغلال» لتمويل قروض اعتمادات التسيير و«ضمان اكسبريس» الخاص بتمويل المقاولات الصغيرة جدا، مما يؤكد فعالية الخيارات الاستراتيجية للصندوق. و فيما يخص توزيع إصدار ضمانات مختلف الآليات، وتطورها السنوي بين 2012 و2013، فيمكن تبيانه كما يلي :

لقد مكنت تدخلات الصندوق في 2013 من استفادة 2.050 مقاولة من قروض بنكية بحجم ناهز 4،7 مليار درهم منها 3،2 مليار درهم موجهة للتمويل القصير الأمد أي ما يمثل ضعف ما تحقق في 2012.

و قد مكنت هذه التدخلات 1.347 مقاولة صغيرة جدا، تمثل ثلثي المقاولات المستفيدة، من الحصول على حوالي 446 مليون درهم من القروض البنكية.

كما أن قروض الاستثمار المضمونة ناهزت 1،4 مليار درهم مقابل 1،8 مليار درهم في 2012. وهذا التراجع مرده بالأساس إلى تأثير الظرفية الاقتصادية على توزيع قروض التجهيز من طرف القطاع البنكي.

وقد مكنت هذه التمويلات المعبئة في تحقيق استثمارات بغلاف إجمالي يناهز 2،6 مليار درهم مما سيمكن من خلق ما يزيد عن 6.300 منصب شغل مباشر.

أ.1 - التوزيع الجهوي

لقد همت تدخلات الصندوق مختلف جهات المملكة. و تستحوذ جهة الدار البيضاء الكبرى على حوالي 41% من الإلتزامات المصدرة متبوعة بجهتي الرباط- سلا- زمور- زعير وطنجة- تطوان ب 10% لكل واحدة منها.

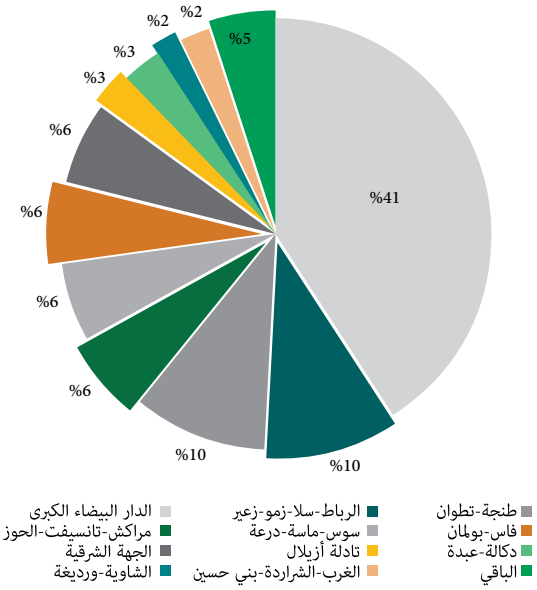

أ.2 - التوزيع القطاعي

فيما يخص توزيع الضمانات حسب القطاعات الاقتصادية، فقد استفادت جل هذه القطاعات من تدخلات الصندوق. وتأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى بحصة 30%، متبوعة بقطاع التجارة (23%) ثم البناء والأشغال العمومية (19%).

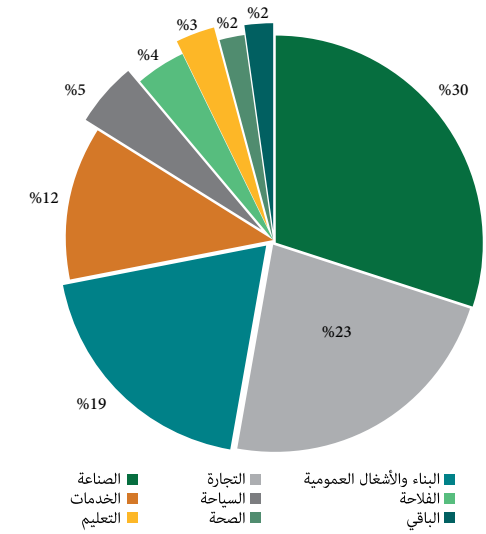

ب. نشاط التمويل المشترك

بالنظر إلى كون هذا النشاط لا يشمل سوى مجموعة من القطاعات التي تندرج في إطار الاستراتيجيات العمومية (تأهيل المقاولات الصناعية، تحديث الوحدات الفندقية، التعليم الخصوصي، التصدير...)، فإن تدخلات الصندوق بالنسبة للتمويل المشترك مع البنوك بلغت 135 مليون درهم في 2013 مقابل 163 مليون درهم في 2012. وهذا التراجع الطفيف راجع بالأساس لقلة استعمال منتوج رينوفوتل.

تجدر الإشارة إلى أن 3/4 التمويلات المعتمدة في 2013 خصت مشاريع خلق المقاولات.

ب.1 - نسبة تحقيق الأهداف

إن تدخل الصندوق مكن من تعبئة قروض بنكية بحجم 206 مليون درهم في إطار التمويل المشترك لمشاريع استثمارية بغلاف مالي يناهز 505 مليون درهم.

و اعتمادا على مستوى هذا التدخل، وصل معدل الإنجاز العام للأهداف المسطرة لسنة 2013 إلى 63%. و في هذا الصدد و جبت الإشارة للديناميكية المسجلة بالنسبة لآلية فوبيب حيث وصل معدل الإنجاز إلى 122%.

ب.2 - التوزيع الجهوي

إن المشاريع الممولة في إطار التدخل المشترك بين الصندوق والأبناك همت مختلف جهات المملكة. وتستحوذ جهة الدار البيضاء الكبرى على حوالي 28% من الإلتزامات متبوعة بكل من جهتي الرباط-سلا- زمور- زعير وفاس-بولمان ب 15% لكل واحدة منها.

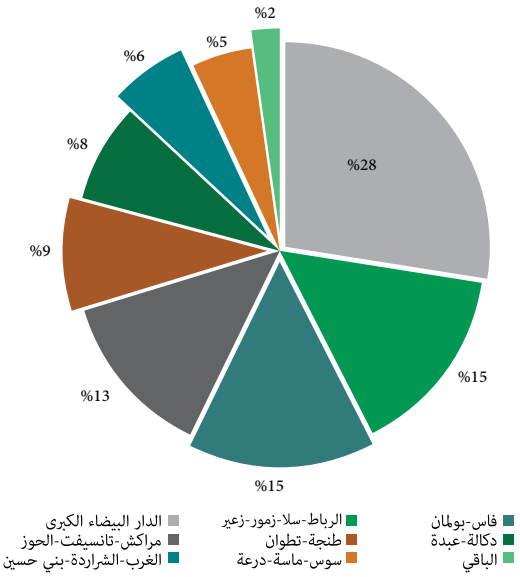

ب.3 - التوزيع القطاعي

يمثل قطاع التعليم الخصوصي المستفيد الأول من آليات التمويل المشترك متبوعا بقطاعي الصناعة ثم السياحة.

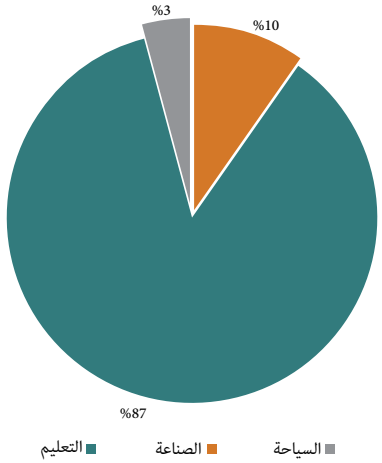

ج. نشاط تمويل تعزيز الأموال الذاتية

في إطار تفعيل التدابير المقررة في الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والمتعلقة بإنشاء صناديق إستثمارية وفق مقاربة تشاركية بين القطاعين العام و الخاص، تم تكوين صندوقين بغلاف مالي إجمالي وصل إلى 835 مليون درهم بمساهمة الفاعلين الخواص (الأبناك، شركات التأمين، مؤسسات دولية...) بأكثر من 500 مليون درهم.

كما أن صندوق الضمان المركزي مستثمر في الآليتين السابقتين من خلال تسييره لصندوق الصناديق «إنبثاق أنفست» بغلاف مالي يصل إلى 350 مليون درهم. و يوجد حاليا هذان الصندوقان في مرحلة الاستثمار.

2. النشاط الموجه لفائدة الأفراد

بلغ حجم الإلتزامات الخاصة بالنشاط الموجه لفائدة الأفراد 4،17 مليار درهم سنة 2013 خصص لها غلاف مالي للقروض من طرف الأبناك بقيمة 5،5 مليار درهم لفائدة 24.185 مستفيد.

أ- ضمان قروض السكن

سجل عدد المستفيدين من الضمان الموجه لقروض السكن ارتفاعا طفيفا بمعدل 2 %، حيث بلغ سنة 2013 ما مجموعه 24.047 مستفيد مقابل مع 23.699 مستفيد سنة 2012. ويرجع هذا النمو إلى الديناميكية التي عرفها نشاط صندوق «ضمان السكن». أما فيما يخص مبلغ القروض الممنوحة وقيمة الالتزام فقد شهدا انخفاضا طفيفا سنة 2013 ليستقرا على التوالي في مبلغ 5،48 مليار درهم و4،14 مليار درهم.

بلغ مجموع الأسر التي استفادت من تدخل صندوق الضمان المركزي من أجل الولوج للسكن إلى متم سنة 2013 ما مجموعه 194.784 أسرة بمبلغ قروض وصل الى 41 مليار درهم و معدل التزام بلغ 34 مليار درهم.

- **صندوق ضمان السكن**

بلغت التزامات الضمان الممنوحة في إطار صندوق «ضمان السكن» والذي يشمل «فوكاريم» (ضمان قروض السكن للفئة ذات الدخل المحدود أو غير القار) و «فوكالوج» (منتوج يستهدف الطبقة المتوسطة) 2،2 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8% من حيث كل من الحجم وعدد المستفيدين الذي بلغ 17.872 أسرة.

وفي هذا الإطار مكن منتوج «فوكاريم» من ضمان 13.378 قرض خلال سنة 2013 بمبلغ إلتزام ناهز 1،57 مليار درهم، أي بارتفاع بلغ نسبة 8% مقارنة مع سنة 2012 من حيث عدد المستفيدين و13% فيما يخص حجم الالتزام.

و قد مكن منتوج «فوكالوج» من ضمان 4.449 قرض، بمجموع التزام بلغ 631 مليون درهم، أي بنمو 9% فيما يخص عدد المستفيدين وانخفاض 2% في حجم الالتزام.

و عرفت نهاية سنة 2013 ارتفاعا في عدد المستفيدين من صندوق «ضمان السكن» ليصل إلى 115.469 أسرة، وشكلت منها فئة المستفيدين من ضمان «فوكاريم» نسبة 87%، إذ بلغ عدد الأسر المشمولة بضمان هذا المنتوج 100.175 أسرة.

التوزيع الجهوي

مكن صندوق «ضمان السكن» فئة كبيرة من الأسر من ولوج السكن في 150 مدينة بكل جهات المملكة. وقد منحت 58% من القروض خلال سنة 2013 بكل من ولاية الدار البيضاء الكبرى (41%) وبمدينتي فاس وطنجة (6% لكل منها) و بمدينة تمارة(5%).

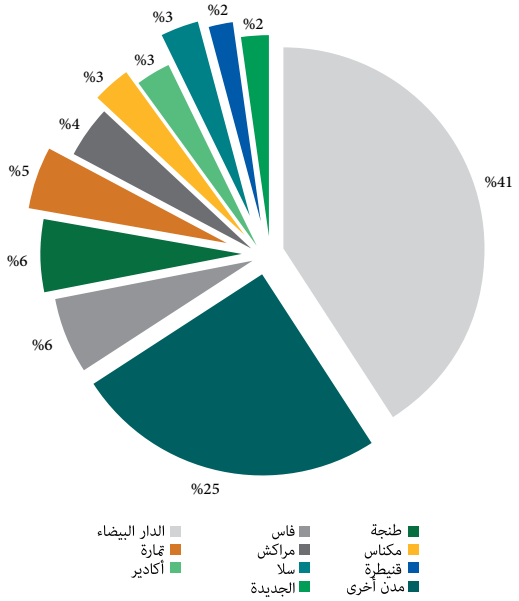

• صندوق فوكاليف

إلى متم سنة 2013، بلغ عدد المستفيدين من تدخل صندوق «فوكاليف» 79.315 منخرط بمؤسسة محمد السادس بعدد قروض وصل إلى 124.400 قرضا.

و قد سجلت سنة 2013 انخفاضا ملحوظا بنسبة 14% في حجم إلتزامات هذا الصندوق الذي بلغ 1،94 مليار درهم مقابل 2،26 مليار درهم في سنة 2012.

التوزيع الجهوي

مكن تدخل صندوق «فوكاليف» من الولوج للسكن في مجموع مدن وجهات المملكة. وقد تمركزت 36% من القروض الممنوحة في هذا الإطار في مدينة فاس (10%) وفي مدينة الدار البيضاء (8%) وفي كل من مدن مراكش ومكناس والقنيطرة (6% لكل منها).

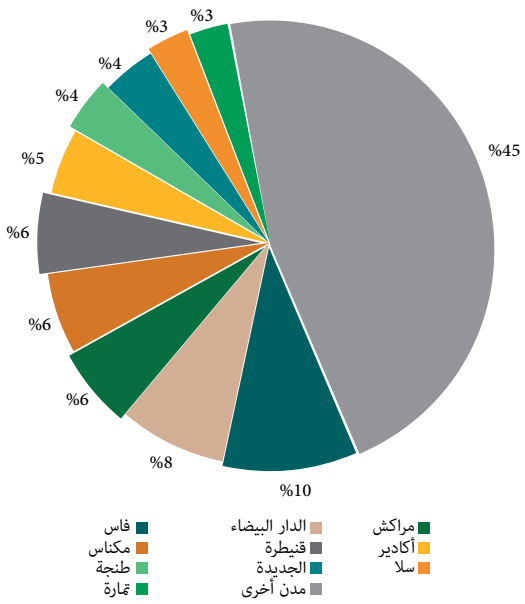

ب - النشاط الخاص بالقروض الممنوحة للطلبة

شمل ضمان صندوق «القروض الممنوحة لطلبة المعاهد والمدارس العليا للتعليم الخصوصي» «Enseignement plus» خلال سنة 2013، ما مجموعه 138 قرضا بمبلغ إجمالي وصل إلى 18 مليون درهم (إلتزامات بقيمة 11 مليون درهم). وبذلك يكون نشاط هذا المنتوج قد شهد ارتفاعا، مقارنة مع سنة 2012، بنسبة 90% من حيث عدد المستفيدين وأكثر من 250% من حيث حجم الإلتزام.

هذه الدينامية المهمة التي عرفها هذا الصندوق تم تحقيقها أساسا بفضل الإجراءات المتخذة خلال شهر يوليوز 2013 لإعادة هيكلة و تحسين شروط الاستفادة من هذا المنتوج.

إلى متم سنة 2013، بلغ مجموع المستفيدين من تدخل هذا الصندوق 683 طالبا بمبلغ إلتزامات ناهز 37 مليون درهم و مبلغ قروض وصل إلى 62 مليون درهم.

التوزيع الجهوي

تأتي ولاية الدار البيضاء الكبرى في المقدمة من حيث العدد الإجمالي للملفات المصادق عليها بنسبة 19% متبوعة بجهة الرباط - سلا- زمور-زعير بنسبة 18% وجهة طنجة- تطوان بنسبة 10%.

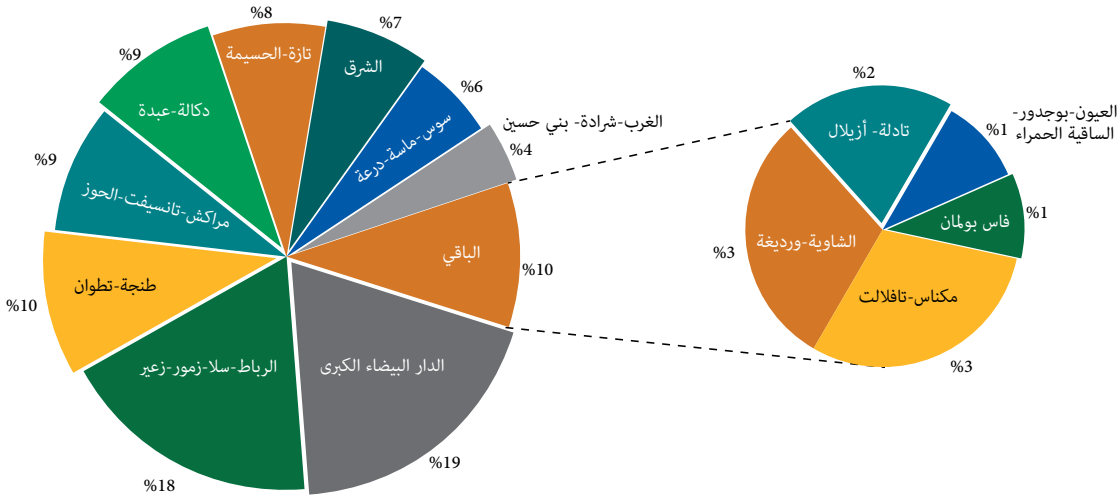

إلتزامات ومخاطر

إلتزامات ومخاطر

1 – جاري الالتزامات

بلغ مجموع جاري الالتزامات المدبرة من طرف صندوق الضمان المركزي إلى متم سنة 2013 ما قدره 31.914 مليون درهم. وقد عرف جاري هذه الالتزامات نموا وصل إلى 11% مقارنة مع سنة 2012، موزعة حسب كل نشاط، على الشكل التالي :

النشاط لفائدة المقاولات

- صناديق الضمان : **6.049 مليون درهم.**
- صناديق التمويل المشترك : **704 مليون درهم.**

النشاط لفائدة الأفراد :

- صناديق الضمان الموجهة للأفراد : **25.161 مليون درهم.**

أ- النشاط لفائدة المقاولات

أ.1 - جاري الضمانات

- **مكونات جاري الالتزامات وتطوره**

لقد انتقل جاري التزامات الضمان من 4.864 مليون درهم في 2012.12.31 إلى 6.049 مليون درهم في 2013.12.31، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 24%.

باعتبار «صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة» الوعاء الوحيد تقريبا لنشاط الضمان لفائدة المقاولة، فإنه يضم جل الالتزامات بنسبة 92% و التي عرفت نموا وصل إلى 28% مقارنة مع 2012. بالمقابل عرف جاري إلتزامات الصناديق الأخرى انخفاضا بفعل سداد القروض المضمونة وتسجيل نسبة ضئيلة في تطور الالتزامات الجديدة المتعلقة بصندوق ضمان القروض من أجل خلق المقاولات الناشئة أو توقف نشاط «صندوق ضمان القروض لتأهيل المقاولات» و «صندوق ضمان إعادة الهيكلة المالية».

إن الارتفاع الذي عرفته إلتزامات «صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة» ناتج أساسا عن النمو المضطرد لنشاط الضمان وخاصة «ضمان الاستغلال» الذي أصبح مفتوحا لجميع القطاعات ومسجلا جاري إلتزامات قدره 1.679 مليون درهم أي ضعف إلتزاماته للسنة الماضية وهو ما يمثل 30% من إجمال جاري الالتزامات.

بالنسبة لضمان إكسبريس المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والذي انطلق سنة 2012، فقد سجل نموا مهما حيث انتقل من 136 مليون درهم سنة 2012 إلى 435 مليون درهم سنة 2013 برسم 1.764 ملفا.

• **التوزيع القطاعي**

تتوزع الالتزامات خارج بيان الحساب وحسب كل قطاع إلى غاية 2013.12.31 كما يلي :

بمليون درهم

القطاع	المبالغ	حصة القطاع
الصناعات التحويلية	2.002	%34
الفندقة والمطاعم	504	%8
النقل والاتصال	281	%5
التربية	374	%6
الصحة والنشاط الاجتماعي	255	%4
التجارة وإصلاح السيارات	986	%16
الفلاحة	286	%5
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	133	%2
العقار والكراء	306	%5
البناء والأشغال العمومية	644	%11
قطاعات أخرى	220	%4
المجموع	**5.991**	**%100**

أ.2 - التمويل المشترك

لقد انتقل جاري القروض الممنوحة [1] من 737 مليون درهم في 2012.12.31 إلى 704 مليون درهم في 2013.12.31. ويتعلق هذا المبلغ ب 1.936 ملف تم الإفراج بموجبها على 418 مليون درهم.

يمثل قطاع التعليم 61% من مجموع الالتزامات من حيث الحجم و8 % من حيث عدد الملفات مقابل 20 % بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية و 4 % بالنسبة للخدمات.

ب. النشاط الموجه للأفراد

بلغ مجموع الجاري من الضمانات الممنوحة في إطار الصناديق الموجهة لفائدة الأفراد 25.161 مليون درهم بتاريخ 31 دجنبر 2013 في حين كان قد بلغ 23.187 مليون درهم في نفس التاريخ من سنة 2012. ويهم هذا الجاري 176.769 مستفيد.

[1]. لا تشمل هذه الالتزامات منح فوديب بمبلغ مليون درهم موزعة سنة 2013 بينما تشمل منح بمبلغ 4 ملايين درهم تتعلق بالمشاريع المنجزة من طرف العمال المغاربة بالخارج و ذلك في إطار «صندوق دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج».

2. جهاز إدارة المخاطر

يراقب صندوق الضمان المركزي باستمرار المخاطر التي تواجهه وذلك بهدف التحكم في الآثار المالية التي لها صلة بأنشطته، مع ضمان الامتثال للتعليمات الجاري بها العمل.

يتم تنفيذ هذا الرصد من خلال أدوات وأساليب معينة مصممة لهذا الغرض وكذلك مراجعة وتحليل الالتزامات وفق محاور مختلفة.

أ. مخاطر الائتمان

أ.1 - الالتزام المالي ورصد عمليات منح الضمانات

تتنوع عملية منح الضمانات بحسب نوعية المستفيدين (شخص معنوي او ذاتي) وكذا تبعا للمبلغ الملتزم به ونوع التدخل (تمويل مشترك أو ضمان).

إن نظام مراقبة مخاطر الائتمان المعمول به حاليا، يغطي جميع مراحل التعرض للمخاطر، فهو يمتد من تاريخ منح القرض حتى تعويض البنك في إطار تنفيذ الضمان مع الأخذ بعين الاعتبار مرحلة تحقيق الضمانات والتحصيل.

أ.2 - إدارة مخاطر الائتمان

تنظيم رصد مخاطر الائتمان

- **الرصد الدائم**

تعمل عدة وحدات على إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان، ومنها:

- هياكل منح الضمان التي تعمل على التحقق من شروط الولوج إلى القروض و من سلامة الوضع المالي والإقتصادي للمشاريع.
- هياكل تتبع الإلتزامات التي تلعب دور جمع وتحليل وتوثيق المعلومات المقدمة من قبل البنوك ورصد مخاطر الائتمان على أساس فردي.
- وحدة المخاطر والرقابة ترصد بشكل دائم ومستقل مخاطر الائتمان. عبر وضع الآليات المناسبة لتقييم خطر الائتمان وإجراء دراسات ارتجاعية وتوقعية للخلل و أيضا لضمان التوازن المالي للصندوق.

لجان رصد ومراقبة مخاطر الائتمان

وتشارك أيضا في مراقبة مخاطر الائتمان الأجهزة التالية:

- لجان منح الضمان
- لجنة تقييم المخصصات
- لجنة رقابة المخاطر
- لجنة الإدارة العامة
- لجنة تدقيق الحسابات
- مجلس الإدارة

نظام إدارة مخاطر الإئتمان

- **نظام التصنيف**

يمكن نظام التصنيف المعمول به، من تقييم نوعية مخاطر المحفظة وكذلك الخفض من احتمال الخسارة من أجل دعم استقرار الأموال، وتستند عملية التصنيف في المقام الأول على تحليل الوثائق المالية، و مدى جودة البيانات الشخصية لصاحب المشروع.

- **نظام توازن صناديق الضمان**

يمكن هذا النظام من تحديد سقف الالتزامات الأمثل لكل صندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة ودون التعرض لضِيق مَاليّ ولشح السيولة.

مؤشرات رصد مخاطر الائتمان

التعاريف

لضمان الرصد الفعال لالتزاماته، يقيم صندوق الضمان المركزي بانتظام مختلف مؤشرات رصد المخاطر وهي كالتالي :

- **معدل الخسارة المحتمل :** النَّاتِج عن مبالغ طلبات تفعيل إلتزام الضمانات من طرف الأبناك من مجموع الضمانات المتعاقد عليها.
- **معدل الخسارة الرقمي :** النَّاتِج عن عدد طلبات تفعيل إلتزام الضمانات من طرف الأبناك من مجموع القروض المضمونة.
- **معدل التخلف عن السداد :** النَّاتِج عن مبلغ الخسائر المسجلة خلال فترة معينة من مجموع الضمانات الجارية المتعاقد عليها في نهاية نفس الفترة.
- **معدل الرفع المالي :** يعبر عن مدى الرفع المالي لموارد صناديق الضمان.

ب. خطر التركيز

يتحقق تدبير خطر تركيز الائتمان على مستوى صندوق الضمان المركزي عبر مراجعة جميع طلبات الضمان والتمويل المشترك للتأكد من الاحترام بالنسبة لكل معاملة وكل مستفيد، لسقف الالتزامات الذي أنشأ إثر اتفاقيات مسبقة مع الأبناك و مانحي الموارد المالية و كذا الامتثال للنظم المعمول بها بما في ذلك احترام معامل قسمة المخاطر.

ج. خطر السيولة

ينتج خطر السيولة عن عدم توفر أصول جارية أو صعوبة الحصول على إعادة التمويل. و تتم مراقبة هذا الخطر عن طريق تتبع الخزينة وتقدير حاجات التمويل بما يتفق مع توقعات الميزانية. مع تحديد الموارد المالية اللازمة لمواجهة الخسائر المتوقعة خلال السنة.

د. المخاطر العملياتية

تعرّف المخاطر العملياتية بكونها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم ملائمة بعض المساطر أو الإخفاق في بعض العمليات الداخلية من طرف بعض الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

قام صندوق الضمان المركزي بإنشاء رسم خرائطي للمخاطر العملياتية تستند إلى مقاربة عملية من أجل تفصيل المخاطر التي يتعرض لها صندوق الضمان وبالتالي اقتراح خطط عمل لتعزيز مستوى التحكم في المخاطر.

ولمواكبة تطوير مهن منح الضمانات والرفع من عدد الالتزامات، فإن صندوق الضمان المركزي بصدد تحقيق مشروع من شأنه توسيع وتحسين نظام الإدارة الشاملة للمخاطر بما فيها الخطر العملياتي.

هـ. مشروع تحسين وتوسيع نظام إدارة المخاطر

تميز عام 2013 باستمرار تنفيذ المشروع الهيكلي الذي بدأ العمل فيه في شتنبر 2012، لتمكين تحديث وتعزيز آليات التسيير بما في ذلك النظم المعلوماتية وإدارة المخاطر.

يهدف عنصر «إدارة ومراقبة المخاطر» من المشروع المذكور أعلاه إلى توفير نظام لإدارة المخاطر لصندوق الضمان المركزي والذي سيمكن من التقييم والتسيير والمساعدة في أتخاذ القرار بشأن كافة المخاطر التي تواجه المؤسسة بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والعملياتية.

وقد تم إنهاء المرحلة الأولى من هذا العنصر والتي تهدف َإلى تحليل الاحتياجات وتأطير وتصميم النظام المرغوب فيه لإدارة المخاطر.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية المتعلقة بتطوير الأدوات والنماذج الاقتصادية لتقييم المخاطر (الائتمان والسوق والعملياتية) فيجري وضع اللمسات الأخيرة عليها. وسيتم التفعيل المعلوماتي لمختلف الآليات خلال السنة القادمة.

3. تنظيم وعمل أجهزة المراقبة الداخلية

تخضع أنشطة المراقبة الداخلية بصندوق الضمان المركزي للقانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، و القانون رقم 03- 34 المنظم لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بالإضافة إلى دورية بنك المغرب رقم 2007/ G/ 40 المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

أ. تنظيم الحكامة بصندوق الضمان المركزي

أ.1 - هيئة الحكامة : مجلس الإدارة

يتم تسيير صندوق الضمان المركزي من طرف مجلس إدارة يقوم بتحديد التوجهات الإستراتيجية و الأهداف السنوية والأولويات وسقف الالتزامات بصندوق الضمان المركزي. وتتمتع هذه الهيئة بالسلط اللازمة للقيام بمهامها بما فيها:

- السياسة العامة للتدخل ومخططات التنمية وحصر الميزانية السنوية؛
- الخصائص والشروط العامة لمنح الضمانات والتمويلات؛
- حصر الحسابات السنوية وتقارير الأنشطة السنوية للصندوق.

أ.2 - اللجان المتخصصة المنبثقة من هيئة الحكامة

1 - لجنة الإدارة : اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

أنشئت هذه اللجنة من طرف مجلس الإدارة الذي يحدد طرق وأساليب اشتغالها، وتهدف هذه الأخيرة إلى القيام بمعالجة بعض اختصاصات هيئة الإدارة. وفي هذا الصدد، تقوم هذه اللجنة بإفتحاص تحديد الميزانية سنويا قبل المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

2 - لجنة التدقيق

تنبثق هذه اللجنة من مجلس الإدارة وتحدد مهامها في تقييم، من خلال عمليات الافتحاص، قانونية العمليات وجودة نظام المراقبة الداخلية ودقة المعلومات وأداء المؤسسة.

تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير يعرض خلاصات مختلف الأجهزة الخارجية والداخلية للمراقبة والتفتيش والتدقيق، هذا بالإضافة للتوصيات الواجب اتخاذها من أجل تحسين التدبير والتحكم في المخاطر الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

أ.3 -هيئة الإدارة

تقوم الإدارة العامة بالسهرعلى تطبيق وتنزيل قرارات مجلس الإدارة ولجنة الإدارة. وتتولى كذلك:

- تسيير كافة مصالح المؤسسة وتنسيق أنشطتها ؛
- تمثيل الصندوق والنيابة عنه ؛
- الإلتزام بالنفقات ومسك الحسابات ؛
- توظيف و تعيين موظفي صندوق الضمان المركزي.

ب. نظام المراقبة الداخلية

يتكون جهاز المراقبة الداخلية مما يلي :

- المراقبة الدائمة التي تضم أنشطة المراقبة والتحقق وإدارة المخاطر؛
- المراقبة الدورية التي تهدف إلى التحكم في دراسة و تقدير كفاية وكفاءة الأنظمة و آليات المراقبة.

يعتمد نظام المراقبة الداخلية على جميع الجهات الفاعلة بصندوق الضمان المركزي، حيث يعتبر كل طرف مساهم فعال للمراقبة الداخلية التي تتألف من ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول من المراقبة والذي يتم عبر المعاونين التنفيذيين، عن طريق تأطير الفرق. ويقوم به رؤساء المصالح والأقسام بالاضافة إلى التأطير الأعلى من المديرين؛
- المستوى الثاني للمراقبة، ويتم القيام به عن طريق تسيير المخاطر ومهام التحقق؛

- المستوى الثالث من المراقبة، وهو المراقبة الدورية التي يتم القيام بها عن طريق مهام المراقبة والتدقيق الداخلي، مراجعة الحسابات الخارجية و المراجعة الخارجية.

ج. أنشطة المراقبة والتدقيق الداخلي

تساهم كل من المراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي في تحقيق أهداف المؤسسة عبر اعتماد نهج منتظم لتقييم وتحسين كفاءة إدارة المخاطر وأجهزة المراقبة الداخلية. وتضمن هذه الأخيرة متابعة منتظمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتبعة، كما تقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، فضلا عن الحرص على احترام القوانين والأنظمة فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر وقانونية العمليات.

وتتمحور مهام المراقبة الداخلية أيضاً في تقديم دراسات وتقييمات وخطط عمل و توصيات على مختلف مستويات المسؤولية، وذلك فيما يخص الأنشطة والعمليات التي تقوم بالإفتحاص بشأنها.

من أجل تأدية مهامها، تتمتع المراقبة الداخلية بالاستقلالية التامة، نظراً لاتصالها المباشر بلجنة التدقيق حيث تعمل تحت إشرافها كما تقوم بعرض أشغالها عليها بصفة دورية.

وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2013 انتهاء أشغال خطة العمل الإستراتيجية للمراقبة والتدقيق الداخلي للفترة 2013-2012 وإعداد وتنفيذ خطة العمل للمراقبة والتدقيق الداخلي للفترة الممتدة ما بين 2014-2015.

ولقد مكنت الأشغال التي تم القيام بها من الحصول على تشخيص وتقييم شامل لجميع العمليات والأنشطة فضلا عن تقييم المخاطر الكامنة في مختلف العمليات.

كما مكنت أشغال التدقيق الداخلي من التقييم والتأكد من موثوقية أجهزة المراقبة الداخلية، فضلا عن القيام بإنجاز ووضع «خريطة المخاطر» لمختلف آليات العمل سواء منها الوظيفية أو المرافقة وذلك بهدف أخذ القرارات الاحترازية اللازمة لتحقيق الأهداف المتوخاة.

أنشطة

أنشطة

1. التواصل

عزز صندوق الضمان المركزي سياسته التواصلية وذلك من أجل مرافقة مخطط التنمية الاستراتيجي الجديد للفترة 2013-2016. وتستند استراتيجية التواصل إلى تعدد القنوات والوسائل بهدف التعريف أكثر بدور صندوق الضمان المركزي كفاعل مرجعي في إطار تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تم تنفيد العديد من أنشطة التواصل خلال سنة 2013 لفائدة كل من البنوك والمقاولات.

أبرز الأنشطة :

أ. تنظيم لقاءات تواصلية جهوية لفائدة البنوك

مقتنعا بأهمية الدور الذي تلعبه البنوك كموزع لمنتوجاته، قام صندوق الضمان المركزي بتنظيم العديد من اللقاءات التحسيسية الجهوية في كل من فاس ووجدة ومراكش والرباط والدار البيضاء. واستفاد أكثر من 400 بنكي من هذه اللقاءات التي أتاحت الفرصة للصندوق لكي يقدم عروضه الجديدة ويقيم مدى رضا شركائه عن منتوجاته ونوعية خدماته.

ب. تنظيم وتنشيط لقاءات تحسيسية لفائدة المقاولات

قام صندوق الضمان المركزي بالمشاركة في أكثر من 40 لقاء منظما من طرف شركائه وذلك من أجل التواصل مباشرة مع المقاولات والاستماع إليها وذلك عبر :

- القافلة التحسيسية المنظمة بشراكة مع جمعية النساء المقاولات بالمغرب والتي حطت رحالها في عدة مدن مغربية من أجل التعريف بمنتوج «إليكِ » الموجه لإنشاء المقاولات من طرف النساء ؛
- «خميس المقاولات الصغرى والمتوسطة» المنظم من طرف المركز الجهوي للاستثمار للدار البيضاء وشركائه و هو عبارة عن لقاءات دورية ؛
- مؤتمر المقاولات الصغيرة جدا تحث شعار : «المقاولات الصغيرة جدا : متجهات الابتكار و التطور الاقتصادي والاجتماعي»؛
- منتدى «مبادرة» الذي نظم في كل من طنجة والعيون؛
- مؤتمر المقاول الشاب في مراكش والمنظم من طرف مؤسسة المقاول الشاب؛
- منتدى «ستارتب ويكاند» الموجه إلى تأطير المقاولين الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة؛
- لقاءات منظمة من طرف اتحاد التجارة والخدمات التابع للاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- لقاءات منظمة من طرف وزارة السياحة لفائدة المقاولات السياحية للتعريف بدور صندوق تحديث الوحدات الفندقية «رينوفوتل».

ولقد استفاد من هذه اللقاءات أكثر من 2000 مقاول وحامل مشروع.

ج. مشاركة صندوق الضمان المركزي في تظاهرات دولية

- المشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك الافريقي للتنمية بمراكش؛

- المشاركة في المؤتمر العالمي للنساء المقاولات وسمح هذا الحدث لصندوق الضمان المركزي من تقديم أحدث التدابير الموجهة لدعم المقاولات النسائية عبر آلية «إليكِ» والتي تعتبر مبادرة تحسب للمغرب.

د. إعادة بث حملة التواصل المؤسساتي «لنمنح الحياة لمشاريعكم» من أجل تعميم مفهوم الضمان وتعزيز دور صندوق الضمان المركزي في دعم خلق المقاولات. لقد تم بث الحملة عبر وسائل الإعلام (التلفاز والراديو) و على شبكة الأنترنت.

هـ.إطلاق حملات إشهارية

من أجل تعزيز دور وآليات صندوق الضمان المركزي، أطلق هذا الاخير العديد من الحملات الإشهارية في كل من الصحافة اليومية والدورية.

2. سياسة تدبير الموارد البشرية

إذا كانت الإنجازات المحققة في إطار المخطط التنموي 2009 – 2012 قد مكنت من تحديث الإطار التنظيمي والمساطر وطرق تدبير الموارد البشرية لصندوق الضمان المركزي خاصة من خلال اعتماد منهجية التسيير عبر الأهداف، فإن خارطة طريق مرحلة 2013 – 2016 تستهدف تحصين المكتسبات مع الاستمرار في عملية تحديث المؤسسة.

في هذا الإطار، تم انجاز دراسة حول البنية التنظيمية لصندوق الضمان المركزي تهدف إلى استيعاب التطور الحاصل في النشاط والخدمات المقدمة مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج سياسة الانفتاح الجهوي التي انخرطت فيها المؤسسة من خلال فتح مراكز الاعمال الجهوية في مدن الدار البيضاء ووجدة وفاس ومراكش.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، عرفت سنة 2013 تزويد مراكز الأعمال الجهوية بالموارد البشرية والمادية اللازمة وذلك قبل الانطلاق الفعلي للنشاط. وقد تم ذلك من خلال البحث عن مقرات للاشتغال، وتهييئها وتزويدها بالموارد البشرية اللازمة التي قامت بتداريب تمهيدية في المقر المركزي، وقد مكنت هذه التداريب من إدماج الأطر الجديدة القادمة من الميدان البنكي في المؤسسة وكذا تقوية شعورها بالانتماء مع استيعاب قيم المؤسسة وثقافتها القائمة على تقييم الأداء والنتائج دون إغفال تقوية الجانب المعرفي المرتبط بأنشطة المؤسسة.

الموارد البشرية

تمكن صندوق الضمان المركزي من تعزيز موارده البشرية بأطر لها من الكفاءات ما يلبي متطلبات الوظائف واحتياجات المصالح الداخلية وذلك وفق مسطرة توظيف انتقائية صارمة.

إلى حدود نهاية سنة 2013، ومن أصل 88 مستخدم، يتوفر صندوق الضمان المركزي على 62 إطار وهو ما يحقق معدل تأطير هام أي حوالي 70 %.

ويتوفر صندوق الضمان المركزي على دليل مرجعي للوظائف والمهارات إضافة إلى بطاقات وظيفية لجميع مستخدمي المؤسسة. كما اعتمد الصندوق منهجية التسيير بالأهداف مع تقييمات سنوية مستوحاة من أفضل الممارسات التدبيرية.

إن الطفرة والتطور الحاصل منذ سنة 2009 يهدف خصوصا إلى إرساء ثقافة مؤسساتية حقيقية وصلبة تعتمد بالأساس على النتائج والجودة في الخدمات، وذلك من خلال الاعتماد على آليات جديدة في تسيير الموارد البشرية.

توفير الموارد البشرية والمسطرة الجديدة للتوظيف

أقدم صندوق الضمان المركزي سنة 2013 على توظيف أطر لتسيير مراكز الأعمال الجهوية لكل من الدار البيضاء، ووجدة ومراكش وذلك وفق مسطرة التوظيف المقررة من طرف السيد رئيس الحكومة والتي ترمي إلى مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص بين المرشحين.

وقد تمكن صندوق الضمان المركزي من استقطاب أطر بنكية ذات خبرة ومعرفة جيدة بالنسيج الاقتصادي والإنتاجي للجهات المعنية بمراكز الأعمال المحدثة.

وقد ساهم في هذه العملية جل المسؤولين المعنيين، وكذا خبير متخصص لتقييم الجوانب المتعلقة بالشخصية والتركيبة النفسية للمرشحين.

وفي الأخير، ووفقا للتوجيهات الرامية إلى تحفيز المستخدمين، تم فتح الباب أمام ترقيات داخلية للمستحقين منهم؛ فقد قام صندوق الضمان المركزي بالدعوة لتقديم طلبات من أجل ملأ ثلاث مناصب مسؤولية داخل مديرية الالتزامات الخاصة بالمقاولات ومديرية الموارد.

دراسة حول البنية التنظيمية

في إطار توفير الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المتوخاة من المؤسسة، أجرى صندوق الضمان المركزي دراسة حول البينة التنظيمية العملية والتعديلات الكفيلة بتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها وفق النجاعة اللازمة.

هذا، وسوف تشكل هذه الدراسة قاعدة اساسية من أجل تكييف البنية التنظيمية مع استراتيجية المؤسسة من خلال مخطط التنمية الإستراتيجي للفترة 2013 – 2016 وكذا الأخذ بعين الاعتبار التوسع الجهوي للمؤسسة.

التكوين وتنمية المهارات

إيمانا منه بأهمية مواصلة الاستثمار في التكوين من أجل تطوير خبرات أطر المؤسسة، بذل صندوق الضمان المركزي مجهودا خاصا من خلال بلورة سياسة تكوينية تهم المهن التقليدية والحديثة من قبيل الشراكات بين القطاع العام والخاص، تقييم المقاولات ...

من أجل ذلك، خصص صندوق الضمان المركزي ما يقرب 3 % من كتلة الأجور للتكوين مما مكن من تمويل أكثر من 15 دورة تكوينية لصالح أطر المؤسسة.

كما استفاد كل من الأطر المكلفة بتقييم مشاريع الاستثمار وأطر المعلوميات والإحصاء من 3 تداريب متخصصة تهم: أداة التصنيف ANADEFI، وإعادة هيكلة النظام المعلومياتي والنظام العام لتدبير المخاطر.

كما تم تمويل جزئي لتكوينيين بشواهد عليا لصالح إطارين عاليين بالمؤسسة.

التقييم وسياسة الموارد البشرية

مكنت سياسة تدبير الموارد البشرية المعتمدة خلال الأربع سنوات الأخيرة من إحداث نقلة نوعية تجسدت فيما يلي :

- ارتفاع جاذبية المؤسسة حيث استقطبت أطر ذات مستوى عال كخريجي معاهد مرموقة للتجارة والتسيير على المستويين الوطني والدولي وأطر أخرى محنكة ذات تجارب ناجحة في مجالات ذات صلة بنشاط صندوق الضمان المركزي. كما أن النظام المعمول به الذي يتيح آفاق مهنية أخرى علاوة على التقدم بالأقدمية مكن من تحفيز الأطر وجعلها أكثر وفاء للمؤسسة.
- تحقيق نسبة 0% فيما يخص المغادرات الطوعية (الاستقالات...).
- تحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة حيث أن أهم المطالب المتعلقة بتدني مستوى الأجور تمت معالجتها؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السنوية للأجور تبقى دون تأثير كبير على كتلة الأجور حيث أنها لا تتجاوز 3%.

3. نظام المعلومات

شهدت سنة 2013 استمرار المجهودات فيما يخص تطوير المهن الخاصة بالمؤسسة من خلال ادماج برامج و معدات متطورة قادرة على ضمان أفضل ما يمكن من الخدمات.

إعادة تصميم النظام المعلوماتي

منذ شتنبر 2012، شرعت المؤسسة في مشروع يهدف إلى إعادة تصميم النظام المعلوماتي من أجل الحصول على برنامج فعال ومتكامل يتماشى مع توجهات السياسة الحديثة للمؤسسة. والغرض من هذا المشروع، المتعين أن يكتمل بحلول نهاية عام 2014، هو تطوير نظام العمل للمؤسسة من أجل تيسير وتسريع العمليات التجارية وتقديم أفضل الخدمات.

ويشمل تصميم هذا المشروع عدة وحدات ستساعد بطريقة مباشرة في ضمان جودة العمليات المهنية والتواصل مع الأنظمة الداعمة الأخرى.

وشهد عام 2013 انتهاء مرحلة التحليل والتشخيص وكذا مرحلة تصميم المشروع. و انطلاق مرحلة التنفيذ التي تعتمد على اختبار فعالية البرنامج.

إعادة تصميم غرفة الآليات المعلوماتية

إن جودة وفعالية أنظمة المعلوميات تعتمد بالأساس على قوة و جودة البنية التحتية. لهذا، شرع صندوق الضمان المركزي في تحديث غرفة الحاسوب وجعلها فضاءا متطورا يلبي المتطلبات والمعايير الدولية، وكل ذلك من أجل ضمان جودة و فعالية الانظمة و مواكبة التطور التكنولوجي المستقبلي.

مشاريع تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلوميات

عرفت إنجازات سنة 2013 على مستوى الانظمة المهنية إدماج منتجات جديدة وتحسين عملية المعالجة بما في ذلك :

- البدء في مشروع برمجة منتوج ضمان القروض الممنوحة لطلبة المعاهد والمدارس العليا للتعليم الخصوصي ؛
- إدماج آليات جديدة « ميزانين التصدير» و «ضمان التصدير» في عملية المنح؛
- تحسين الوحدة المخصصة في برمجة منتوج ضمان السكن؛
- الانتهاء من وحدة إدارة التدفقات المالية عن طريق تطبيق جديد من أجل النظام الجديد للخزينة؛
- تسهيل العمل على مستوى جداول تسديد القروض؛
- تنمية الوحدة المكلفة بجداول تسديد القروض وتعويض منتجات التمويل المشترك؛
- الانتهاء من برمجة الوحدة المكلفة بمنتوج «ضمان إكسبريس»؛
- برمجة الوحدات المكلفة باستخلاص المعلومات الخاصة بمشروع إدارة وقيادة المخاطر.

المعلومات المالية

المعلومات المالية

أ. حسابات صندوق الضمان المركزي

أ.1 - الميزانية الختامية

بلغ مجموع الميزانية الختامية بتاريخ 31-12-2013 مبلغ 287 مليون درهم مقابل 207 مليون درهم في السنة الماضية، هذا النمو ناتج أساسا عن الأرباح المحصل عليها في 2013.

- **الأصول :**

القيم النقدية، البنك المركزي، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية

تتوفر هذه الفئة على ما قيمته 9،5 مليون درهم وهو ما يمتلكه صندوق الضمان المركزي في الخزينة العامة للمملكة:

- صندوق الضمان المركزي/البنك الإفريقي للتنمية : 2 مليون درهم
- صندوق الضمان المركزي : 7،5 مليون درهم

مستحقات على العملاء

تحتوي فئة المستحقات على العملاء في متم 2013 على ما قيمته 62 مليون درهم مقابل 51 مليون في 2012، تتشكل أساسا من العمولات على التسيير بقيمة 48 مليون درهم و القروض عن السكن بقيمة 14 مليون درهم.

أوراق مالية استثمارية

تتمثل أساسا في حصص الملكية ومخصصات مماثلة بقيمة إجمالية بلغت 174 مليون درهم.

أصول ثابتة ملموسة وغير ملموسة

القيمة الصافية لهذه الأصول المبينة في الميزانية الختامية إلى متم 2013 هي 32 مليون درهم.

- **الخصوم :**

خصوم اخرى

تحتوي هذه الفئة إلى متم 2013 على ما قيمته 20،61 مليون درهم مقابل 15،46 مليون درهم في السنة الفارطةِ. وهذه المبالغ تمثل أساسا مصاريف مختلف عمليات التسيير (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، التقاعد، إجازات مدفوعة الأجر....).

الأموال الذاتية

الأموال الذاتية المسجلة إلى متم سنة 2013 عرفت ارتفاعا صافيا بقيمة 71 مليون درهم لتبلغ 262 مليون درهم في سنة 2013 مقابل 191 مليون درهم إلى متم سنة 2012.

و يعزى هذا الارتفاع خصوصا إلى ارتفاع صافي الأرباح الذي بلغ 71 مليون درهم.

أ.2 - خارج الميزانية الاجمالي

منذ عملية التحويل لم يعد لالتزامات الضمان خارج الميزانية لصندوق الضمان المركزي أي وجود.

أ.3 - حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي

تحليل حساب المداخيل و المصاريف يتمثل كما يلي :

صافي الإيرادات المصرفية

بلغت صافي الإيرادات المصرفية 102 مليون درهم سنة 2013 مقابل 80 مليون درهم فى السنة الفارطة. هذا الارتفاع بقيمة 22 مليون درهم يرجع أساسا إلى آثار ارتفاع عمولات التسيير.

المصاريف العامة للتشغيل

بلغت 39،2 مليون درهم مقابل 38،4 مليون درهم متم سنة 2012.

بمليون درهم

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي		
	2013	2012
الفوائد و العائدات المالية	6،41	3،67
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	0،75	0،88
عمولات على خدمات	95،20	75،89
مصاريف التشغيل البنكي	-0،03	-0،02
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	**102،33**	**80،42**
صافي عائدات و مصاريف التشغيل غير البنكية	3،45	2،50
المصاريف العامة للتشغيل	-39،22	-38،42
الضرائب على الحصيلة	-0،56	-0،45
الحصيلة قبل إمدادات واسترجاع المخصصات الاحتياطية	**66،00**	**44،05**
حصيلة إمدادات واسترجاع المخصصات الاحتياطية	6،19	-11،53
الحصيلة الصافية	-0،86	-0،12
صافي الأرباح	**71،33**	**32،40**

ب. حسابات الصناديق المدارة

يتكفل صندوق الضمان المركزي بإدارة 16 صندوقا للضمان وللتمويل المشترك لفائدة المقاولات والأفراد. و يعد حسابات خاصة لكل واحد من هذه الصناديق.

يشمل الجدول التالي المؤشرات الرئيسية للمجموعات الثلاث من الصناديق :

بمليون درهم

الآليات	إلتزامات الضمان أو التمويل		الأموال الذاتية		صافي حصيلة السنة المالية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
آليات ضمان المقاولات	4.864*	6.049*	897،78	900،30	-19،33	-20،50
آليات التمويل المشترك	1.087	1.054	1.374،10	1.384،22	-12،75	1،28
آليات ضمان الافراد	23.187	25.161	1.021،35	1.172،35	-225،90	329،70
المجموع	29.158	32.264	3.293،23	3.456،87	-257،98	310،48

ب.1 - آليات الضمان لفائدة المقاولات

هذه المجموعة من الصناديق تخص 5 آليات ويتضح تطور الإلتزامات والأموال الذاتية وصافي الدخل كما يلي :

بمليون درهم

آليات ضمان المقاولات	إلتزامات الضمان		الأموال الذاتية		صافي حصيلة السنة المالية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
صندوق فوكام	18	18	29،60	30،70	1،04	1،10
صندوق احداث المقاولة الناشئة	437	383	47،58	43،44	-53،79	-4،15
صندوق اعادة الهيكلة المالية	42	28	285،96	300	12،28	13،07
صندوق فجيك	20	23	5،20	3،26	-0،28	-1،93
صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة	4.367	5.620	529،44	534،08	21،42	-28،59
المجموع	4.884	6.072*	897،78	911،48	-19،33	-20،50

الأموال الذاتية

الأموال الذاتية لهذه المجموعة تطورت من 898 مليون درهم إلى 911،48 مليون درهم في عام 2013.

مستحقات على العملاء

هذه الفئة مرت من 6 مليون درهم في سنة 2012 إلى 5 مليون درهم في سنة 2013. وتتكون أساسا من العمولات على الضمان التي لم تحصل بعد.

أوراق مالية استثمارية

تتألف محفظة الأوراق المالية من سندات الخزينة ومخصصات مماثلة تبلغ قيمتها 1.279 مليون درهم.

صافي الإيرادات المصرفية

صافي الإيرادات المصرفية لهذه العائلة من صناديق ضمان المقاولة تتمثل في عائدات سندات الخزينة و OPCVM بقيمة 84 مليون درهم مقابل 65 مليون درهم سنة 2012.

صافي الحصيلة

في متم سنة 2013، عرفت صناديق الضمان عجزا في الحصيلة الصافية الإجمالية بقيمة 21 مليون درهم.

ب.2 - آليات التمويل المشترك

تشتمل هذه المجموعة من الصناديق على 9 آليات موزعة كالتالي:

بمليون درهم

آليات التمويل المشترك	إلتزامات التمويل		الأموال الذاتية		صافي حصيلة السنة المالية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
رينوفوتل	19	13	116،84	122،00	1،60	5،17
فورتكس	1	1	1،46	1،38	0،01	-0،00
فوديب	0	0	52،54	50،96	-14،96	-10،50
مقاولتي	26	26	45،25	46،68	-2،58	1،43
دعم مشاريع الابتكار في قطاع المعلومات و الاتصالات	8	7	87،56	89،75	0،50	2،19
رينوفوتل 2010	96	-	111،55	-	0،43	-
دعم الاستثمارالخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج	5،6	4	20،30	18،86	-2،76	-1،45
انبثاق انفست	350	350	169،92	169،81	-0،08	-0،11
صندوق التمويل	581	653	768،68	884،78	5،09	4،55
المجموع	1.087	1.054	1.374،10	1.384،22	-12،75	1،28

الأموال الذاتية

عرفت الأموال الذاتية لهذه المجموعة من الآليات ارتفاعا من 1.374 مليون درهم إلى 1.384 مليون درهم ويرجع ذلك إلى دمج النتائج الموطدة.

المستحقات على مؤسسات الائتمان وما شابه

تشتمل هذه الفئة على ما قيمته 12 مليون درهم إلى متم 2013 مقابل 15 مليون درهم وهو ما تمتلكه هذه المجموعة من الآليات من أموال في حسابات مؤسسات الائتمان.

المستحقات على العملاء

بلغت المستحقات على العملاء 391 مليون درهم إلى متم سنة 2013 مقابل 412 مليون درهم في متم سنة 2012. وتتألف من جاري القروض الممنوحة بشراكة مع الأبناك.

أوراق مالية استثمارية

هذه الفئة تشتمل على ما قيمته 897 مليون درهم مقابل 918 مليون درهم في السنة السابقة.

صافي الإيرادات المصرفية

صافي الإيرادات المصرفية تشتمل على ما قيمته 27 مليون درهم.

صافي الحصيلة

إلى متم سنة 2013، بلغ صافي الأرباح لصناديق التمويل المشترك أكثر من 1 مليون درهم.

ب.3 - آليات الضمان الموجهة للافراد

عرفت الصناديق الموجهة للأفراد، والتي تعد ثلاثة، تطورات من حيث الالتزامات والأموال الذاتية وصافي الحصيلة كالتالي :

بمليون درهم

آليات ضمان الأفراد	إلتزامات الضمان		الأموال الذاتية		صافي حصيلة السنة المالية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
فوكاليف	13.768	14.497	443	440	-2،50	-2،53
ضمان السكن	9.393	10.628	546	698	-224،15	331،40
القروض الممنوحة لطلبة المعاهد والمدارس العليا للتعليم الخصوصي	26	36	33	34	0،75	0،83
المجموع	**23.187**	**25.161**	**1.022**	**1.172**	**-225،90**	**329،70**

الأموال الذاتية

بالمقارنة مع عام 2012، عرفت الأموال الذاتية ارتفاعا بقيمة 150 مليون درهم حيث مرت من 1.022 مليون درهم في سنة 2012 إلى 1.172 مليون درهم سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع الى وقع تراجع المخصصات الاحتياطية لضمان السكن الذي سجل أرباحا بقيمة 331 مليون درهم مقابل عجز بقيمة 224 مليون درهم في سنة 2012.

المستحقات على مؤسسات الائتمان وما شابهها

وصلت هذه المستحقات مبلغ 18 مليون درهم مقابل 32،5 مليون درهم في عام 2012. ومن بين ما تتضمنه هذه الفئة، استثمارات ومداخيل الودائع لدى مؤسسات الائتمان.

حفيظة الأوراق المالية الاستثمارية

ارتفعت هذه الحفيظة الى 1.714 مليون درهم مقابل 1.569 مليون درهم في عام 2012.

صافي الإيرادات المصرفية

عرفت صافي الإيرادات المصرفية لفائدة الأفراد ارتفاعا بقيمة 10 مليون درهم لتنتقل من 68 مليون درهم إلى 78 مليون درهم في سنة 2013.

صافي الحصيلة

إلى متم سنة 2013، حققت الصناديق الموجهة للأفراد أرباحا صافية بقيمة 330 مليون درهم مقابل عجز بقيمة 226 مليون درهم سنة 2012، ويرجع ذلك أساسا إلى التأثير الناجم عن التراجع الحاصل في المخصصات الاحتياطية لضمان السكن.

ج. الحسابات الموطدة

بمليون درهم

الحصيلة	حسابات موطدة		صندوق الضمان المركزي	
	2013	2012	2013	2012
القيم النقدية، البنك المركزي، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	13،66	17،57	9،49	13،24
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	34،76	67،38	0	18،58
مستحقات على العملاء	457،58	468،68	61،90	50،97
أصول أخرى	213،45	169،17	9،87	10،12
أوراق مالية استثمارية	3.919،36	3.992،34	174.08	85،13
أوراق مالية ممثلة للملكية	65،72	8،75	0	
أصول ثابتة	31،69	28،96	31،69	28،96
مجموع الأصول	4.736،21	4.752،86	287،03	207،00
خصوم أخرى	157،44	131،25	20،61	15،46
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	858،14	1.136،84	2.65	0
أموال ذاتية /منح، أموال عمومية مرصودة و أموال خاصة للضمان	3720،64	3.484،77	263،77	191،54
مجموع الخصوم	4.736،21	4.752،86	287،03	207،00

بمليون درهم

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي	حسابات موطدة		صندوق الضمان المركزي	
	2013	2012	2013	2012
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	195،34	149،29	102،33	80،43
صافي عائدات و مصاريف التشغيل غير البنكية	3،55	2،51	3،45	2،51
المصاريف العامة للتشغيل	41،12	41،73	39،22	38،42
إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات	413،16	577.41	3،89	20،65
استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات	674،58	266،87	10،09	9،10
الحصيلة الغير جارية	-7،09	-0،03	-0،86	-0،12
الضرائب على الحصيلة	30،27	25،08	0،56	0،45
صافي الأرباح	381،81	-225،59	71،33	32،40

بمليون درهم

الآليات	إلتزامات الضمان أو التمويل		صندوق الضمان المركزي	
	2013	2012	2013	2012
آليات ضمان المقاولات	6.049	4.864	0	0
آليات التمويل المشترك	287	306	-	-
انبثاق انفست	284	341		
آليات ضمان الأفراد	25.161	23.187	-	-
المجموع	31.781	28.698	0	0

الملحقات

الميزانية الختامية

بتاريخ 31 دجنبر 2013

بآلاف الدرهم

الأصول	31/12/2013	31/12/2012
القيم النقدية، البنك المركزي، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	**9.492**	**13.251**
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**0**	**18.577**
. تحت الطلب	-	1
. الآجلة	-	18.576
مستحقات على العملاء	**61.901**	**50.964**
. القروض النقدية و الاستهلاكية	-	-
. قروض التجهيز	-	-
. القروض العقارية	14.369	12.082
. قروض أخرى	47.532	38.882
التزامات مُقتناة عبر بيع الديون	-	-
أوراق مالية للاتجار و استثمارية قابلة للتداول	**0**	**0**
. سندات الخزينة و القيم المنقولة المماثلة	-	-
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	-	-
. أوراق مالية ممثلة للملكية	-	-
أصول أخرى	**9.870**	**10.122**
أوراق مالية استثمارية	**174.074**	**85.126**
. حصص الملكية و مخصصات مماثلة	163.607	85.126
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	10.467	-
حصص الملكية ومخصصات مماثلة	-	-
مستحقات تابعة	-	-
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار	-	-
أصول ثابتة غير ملموسة	**4.976**	**1.289**
أصول ثابتة ملموسة	**26.713**	**27.671**
مجموع الأصول	287.025	207.000

الميزانية الختامية
بتاريخ 31 دجنبر 2013
- تتمة -

بآلاف الدرهم

الخصوم	31/12/2013	31/12/2012
البنك المركزي، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	-	-
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	-	-
. تحت الطلب	-	-
. الآجلة	-	-
. ودائع العملاء	-	-
. حسابات دائنة تحت الطلب	-	-
. حسابات الادخار	-	-
ودائع آجلة	-	-
. حسابات دائنة أخرى	-	-
أوراق مديونية مُصْدَرَة	-	-
. أوراق مديونية قابلة للتداول	-	-
. السلفيات السندية	-	-
. أوراق مديونية أخرى مُصْدَرَة	-	-
. خصوم أخرى	20.611	15.455
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	**2.648**	-
مخصصات احتياطية مقننة	-	-
منح، أموال عمومية مرصودة و أموال خاصة للضمان	**1.357**	**465**
ديون تابعة	-	-
فوارق إعادة التقييم	-	-
احتياطيات و مكافآت متعلقة بالرأسمال	-	-
رأسمال	**410.955**	**410.955**
مساهمون، رأسمال غير مدفوع (-)	-	-
رصيد مرحل من جديد (+/-)	**-219.874**	**-278.196**
صافي الحصيلة في انتظار التخصيص (+/-)	-	**25.916**
صافي الحصيلة في للسنة المالية (+/-)	**71.328**	**32.405**
مجموع الخصوم	**287.025**	**207.000**

خارج الميزانية
بتاريخ فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

بآلاف الدرهم

خارج الميزانية	31/12/2013	31/12/2012
	0	0
إلتزامات ضمان الأوامر لفائدة العملاء	0	0

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي
بتاريخ 31 دجنبر 2013

بآلاف الدرهم

	31/12/2013	31/12/2012
1. عائدات التشغيل البنكي	**102.366**	**80.447**
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	459	1.516
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	754	883
الفوائد و العائدات المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية	5.947	2.160
العائدات على الأوراق المالية الممثلة للملكية	-	-
العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	-	-
عمولات على خدمات	95.203	75.888
عائدات بنكية أخرى	3	
2. مصاريف التشغيل البنكي	**35**	**17**
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	-	-
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	-	-
الفوائد و العائدات المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المُصْدَرَة	-	-
المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	-	-
مصاريف بنكية أخرى	35	17
3. صافي مجموع الإيرادات المصرفية	**102.331**	**80.430**
عائدات التشغيل غير البنكية	3.447	2.525
مصاريف التشغيل غير البنكية	1	19
4. المصاريف العامة للتشغيل	**39.222**	**38.424**
مصاريف الموظفين	26.428	25.281
ضرائب و رسوم	1.555	1.440
مصاريف خارجية	8.029	8.609
مصاريف تشغيلية أخرى	137	-
إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	3.072	3.094

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي (تتمة)
بتاريخ 31 دجنبر 2013

بآلاف الدرهم

	31/12/2013	31/12/2012
5. إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحصيل	3.894	20.645
إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	762	-
الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحصيل	485	20.645
إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية	2.648	-
6. استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة	10.092	9.100
استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	3.832	2.840
تحصيل الديون الهالكة	6.260	6.260
استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى	-	-
7. الحصيلة الصافية	**72.753**	**32.967**
مداخيل غير جارية	280	81
مصاريف غير جارية	1.141	196
8. الحصيلة قبل الضريبة	**71.891**	**32.852**
الضرائب على الحصيلة	562	447
9. صافي الأرباح	**71.329**	**32.405**
مجموع المداخيل	116.185	92.153
مجموع المصاريف	44.856	59.748
صافي حصيلة السنة المالية	71.329	32.405

بيان أرصدة التدبير

بتاريخ فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

1 - جدول تشكيل النتائج

بآلاف الدرهم

	31/12/2013	31/12/2012
(+) فوائد و عائدات مماثلة	7.160	4.559
(-) فوائد و مصاريف مماثلة	-	-
هامش الفائدة	**7.160**	**4.559**
(+) العائدات ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار على الأصول الثابتة	-	-
(-) المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	-	-
حصيلة عمليات الإيجار الائتماني و الإيجار	-	-
(+) عمولات محصلة	95.203	75.888
(-) عمولات مدفوعة	35	17
الهامش على العمولة	**95.168**	**75.871**
(+) حصيلة العمليات على الأوراق المالية للاتجار	-	-
(+)حصيلة العمليات على الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-	-
(+) حصيلة عمليات الصرف	-	-
(+) حصيلة العمليات على المنتجات المشتقة	-	-
حصيلة عمليات السوق	**0**	**0**
(+)عائدات بنكية مختلفة أخرى	3	0
(-) مصاريف بنكية مختلفة أخرى	-	-
صافي العائد المصرفي / البنكي	**102.331**	**80.430**
(+) حصيلة العمليات على الأصول الثابتة المالية	-	-19
(+) عائدات تشغيلية أخرى غير بنكية	3.447	2.525
(-) مصاريف تشغيلية أخرى غير بنكية	1	19
(-) مصاريف تشغيلية عامة	39.222	38.424
إجمالي الحصيلة التشغيلية	**66.555**	**44.512**
(+) صافي إمدادات المخصصات الاحتياطية المسترجعة عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	8.845	-11.545
(+) إمدادات صافية أخرى للمخصصات الاحتياطية المسترجعة	-2.648	-
الحصيلة الجارية	**72.753**	**32.967**
الحصيلة غير الجارية	**-862**	**-115**
(-) الضرائب على الحصيلة	562	447
صافي حصيلة السنة المالية	**71.329**	**32.405**

بيان أرصدة التدبير
بتاريخ فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013 (تتمة)
2 - القدرة على التمويل الذاتي

بآلاف الدرهم

	31/12/2013	31/12/2012
(±) صافي حصيلة السنة المالية	**71.329**	**32.405**
(+) إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموس	3.072	3.094
(+) إمدادات المخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة المالية	-	-
(+) إمدادات المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة	2.648	-
(+) إمدادات المخصصات الاحتياطية المقننة	-	-
(+) إمدادات غير جارية	-	-
(-) المخصصات الاحتياطية المسترجعة	-	-
(-) أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	211	-
(+) خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	1	-
(-) أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية	-	-
(+) خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول المالية	-	19
(-) استرجاع المنح التمويلية المستلمة	1.205	365
(±) القدرة على التمويل الذاتي	**75.634**	**35.153**
(-) أرباح موزعة	-	-
(±) التمويل الذاتي	**75.634**	**35.153**

جدول التدفقات النقدية
بتاريخ فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

بآلاف الدرهم

31/12/2012	31/12/2013	
80.447	102.366	(+)عائدات تشغيلية بنكية مستلمة
6.260	6.260	(+) استعادة الديون الهالكة
2.606	3.727	(+)عائدات تشغيلية غير بنكية مُسْتَلمة
17	35	(-) مصاريف تشغيلية بنكية مدفوعة
20	1	(-) مصاريف تشغيلية غير بنكية مدفوعة
35.525	37.291	(-) مصاريف عامة تشغيلية مدفوعة
447	562	(-) الضرائب على النتائج الجارية
53.304	**74.464**	**I. صافي التدفقات النقدية الآتية من حساب المداخيل و المصاريف**
32.087	18.576	(+) ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
-10.333	-9.819	(+) ديون على العملاء
16.603	-	(+) الأوراق المالية للاتجار و الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول
-926	252	(+) أصول أخرى
-	-	(+) أصول ثابتة ممنوحة للإيجار و للإيجار المنتهي بالتملك
-	-	(+) ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
-	-	(+) ودائع العملاء
-	-	(+) الأوراق المالية عن الالتزامات المُصدَرة
1.936	5.156	(+) خصوم أخرى
39.367	**14.165**	**II. رصيد تغيرات الأصول و الخصوم التشغيلية**
92.671	**88.629**	**III.(I + II) صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التشغيلية**
-	-	(+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية
-	211	(+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
85.127	88.947	(-) استملاك الأصول الثابتة المالية
1.402	4.544	(-) استملاك الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
-	-	(+) فوائد محصلة
-	-	(+) ربيحات محصلة
-86.529	-93.280	**IV . صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة الاستثمارية**
561	892	(+) منح ، أموال عمومية، و أموال خاصة مستلمة للضمان
-	-	(+) إصدار ديون تابعة
-	-	(+) إصدار أسهم
-	-	(-) سداد الرساميل الذاتية، و ما ماثلها
-	-	(-) فوائد مدفوعة
-	-	(-) ربيحات مدفوعة
561	**892**	**V . صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التمويلية**
6.703	**-3.759**	**VI. (III+ IV +V) صافي تغير الوضعية النقدية**
6.548	**13.251**	**VII. الوضعية النقدية عند افتتاح السنة المالية**
13.251	**9.492**	**VIII . بما فيها صافي إمدادات المخصصات الاحتياطية**

MAZARS

Mazars Audit et Conseil
101, Boulevard Abdelmoumen
Casablanca
Maroc

إلى مجلس الإدارة

صندوق الضمان المركزي

حي الرياض - أكدال

الرباط

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من لدن مجلس إدارتكم، فقد قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية في طيه، لصندوق الضمان المركزي إلى غاية 31 دجنبر2013. ويتعلق الأمر بالحصيلة وحساب التكاليف والعائدات وكشف حساب التسيير وجدول التمويل وكذا بيان المعطيات التكميلية المتعلق بالسنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور أعلاه. و تظهر هذه المعطيات التكميلية أن الأموال الذاتية لمؤسستكم بلغت 262.409.000 درهم مشتملة على ربح سنة 2013 الذي بلغ 71 328.000 درهم.

وتندرج هذه القوائم التركيبية في نطاق مسؤولية الأجهزة المسيرة لصندوق الضمان المركزي.

مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأينا فيما يخص هذه القوائم التركيبية على أساس تدقيقنا للحسابات. ولقد اعتمدنا في مهمتنا هاته ضوابط المهنة المعمول بها في المغرب

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه سليمة و تعبر بوضوح في كل جوانبها المهمة عن نتيجة عمليات صندوق الضمان المركزي خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الحصيلة المالية و ممتلكات الصندوق في 31 دجنبر2013 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب

الدار البيضاء، في 30 أبريل 2014

مدقق الحسابات

MAZARS AUDIT ET CONSEIL

كمال مقداد

شريك